الأمم المتحدة

A/74/PV.31

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٣١**

الأربعاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الاجتماع الرفيع المستوى المعقود بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل

البند ٦٦ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالجميع في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي يعقد وفقا للقرار ٣٠١/٧٣، المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه.

إن اليوم هو اليوم العالمي للطفل. ولذلك، فإن من الصواب تماما أن تعج قاعة الجمعية العامة بالأطفال والشباب. إنها قاعتهم. كما أرحب ترحيبا حارا بالشباب المنضمين إلينا عبر شبكة الإنترنت. وهذا الحدث إنما هو واحد من العديد من الأحداث الجارية في جميع أنحاء العالم، وأشكر الجميع على مناصرة حقوق الطفل.

لقد اعتُمدت اتفاقية حقوق الطفل قبل ٣٠ عاما. وكانت معلما رئيسيا أدى إلى زيادة تأثير الأطفال في النظام العالمي الدولي القائم على القواعد. والواقع أن أطفالنا لهم حقوق فردية أيضا. وقد اتخذت الدول الأعضاء خطوات لدعم هذه الحقوق من أجل حماية الأطفال وتمكينهم، بعد أن ظلوا طويلا جدا يسمعون أنه ينبغي رؤيتهم لا الاستماع إليهم.

وقد أدت السياسات والإجراءات الملموسة التي اتُخذت من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل إلى ارتفاع معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة بفضل الإعمال التدريجي لحقوقهم والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، وهي الصحة والتغذية والتعليم والحماية. إلا إنه لا يزال لدينا المزيد من العمل الذي ينبغي القيام به حيث إنه، للأسف، لا يستمتع كل طفل، ولدا كان أم بنتا، بطفولته.

فلا يزال الملايين من الأطفال اليوم يواجهون عقبات في نيل حقوقهم في أبسط الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الصحية المناسبة والتعليم والحماية من العنف. ويجب أن نعمل، على وجه الخصوص، من أجل القضاء على الجوع وتوفير التغذية للجميع من خلال القضاء على بدانة الأطفال والتقزم، الذي يؤثر على واحد من بين كل خمسة أطفال على مستوى العالم.

إننا نواجه أزمة في التعلم ويتعين علينا تحسين المساواة في الحصول على التعليم الجيد للأطفال في كل مكان بشكل جذري. فالتقديرات الحالية تشير إلى أن حوالي ٢٦٥ مليون طفل غير مقيدين بالمدارس في هذه اللحظة. إنها فضيحة. ويجب علينا التخلص من جميع العوائق أمام التعليم. ويجب أن نضمن، على الأقل، حصول جميع الأطفال في كل مكان على التعليم الأساسي الجيد.

وفي عالم سريع التطور وأكثر تعقيدا باطراد، يجب أن نضمن إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية حتى لا يصبح الشباب على دراية بالقراءة والكتابة فحسب، بل وملمين بالتكنولوجيا الرقمية. وهذه المهارات ضرورية للنجاح في المستقبل وللمشاركة الكاملة للشباب في المجتمع.

أما الفجوة الجنسانية الرقمية فصارخة. فثمة بليون فتاة وامرأة يفتقرن حاليا إلى المهارات اللازمة للنجاح في عالم ذي طابع رقمي متزايد، وهن بحاجة إلى اكتساب خبرات من خلال دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ويتعين علينا جعل الطفلة ضمن الأولويات الوطنية، ولا سيما نظرا في ضوء التقارير التي تفيد بأن ما مجموعه ٦٥٠ مليون فتاة على مستوى العالم تزوجن قبل بلوغ سن ١٨ عاما. ومن المهم للغاية تشجيع الفتيات على البقاء في المدارس واكتساب القدرات اللازمة للنمو العقلي والبدني. ويتوافق مع ذلك ضرورة إتاحة برامج تمنح فرصة ثانية في التعليم وتوفير مرافق للصرف الصحي وطرق آمنة للذهاب إلى المدارس بالنسبة للفتيات.

في حين أن إمكانية الالتحاق بالتعليم تمثل مشكلة، فإن جودته مشكلة رئيسية أخرى. فأكثر من نصف الطلاب المقيدين في المدارس لا يستوفون معايير الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات. والحالة أكثر تردياً في البلدان الفقيرة والبلدان في حالات النزاع. ويعيش ربع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في بلدان متضررة من أزمات، بما فيها تلك المتأثرة بحالات الطوارئ المناخية.

ويزيد عدد من البلدان التي تعاني من نزاعات عنيفة اليوم عما كان عليه لدى اعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ويجب أن نكفل احترام القانون الدولي الإنساني وألا تكون المدارس هدفا أبدا. ويجب أن نكفل بذل كل جهد ممكن للعمل من أجل تحقيق الغاية ١٦-٢ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تدعو الدول الأعضاء إلى ”إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم“. ومع دخولنا عقد العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة، يجب أن نضمن تنفيذ جميع الإجراءات الرامية إلى بلوغ هذه الأهداف، مع الحرص على إعمال حقوق جميع الأطفال في كل مكان.

إننا الضامنون لمستقبل أطفالنا. وواجبنا أن نعمل معا لا لضمان بقائهم فحسب، بل وازدهارهم أيضا. وأثني على جميع الدول الأعضاء التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل. وأنا على ثقة بأنها ستعيد تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل للاتفاقية. وأدعو الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وأقول لشبابنا إنهم يفهمون التحديات التي تواجه جيلهم أفضل مما نفهمها نحن. فقد خرجوا إلى الشوارع لدعوتنا إلى اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ وغيره من المسائل التي تكتسي أهمية رئيسية بالنسبة لهم، وكذلك بالنسبة لنا. وإننا نسمعهم. وهم أصحاب مصلحة في مستقبلهم. ولا يمكن التغلب على الاستهزاء إلا بالعمل. وأحثهم على اتخاذ إجراءات في مجتمعاتهم المحلية والتعبير عن آرائهم عندما يواجهون تحديات. إنهم محاطون

في هذه القاعة بأناس يستمعون إليهم ولا يتمنون لهم سوى كل التوفيق في حياتهم. وهذا الشعور لا يقتصر على اليوم. فمسؤوليتنا أن نستمع إليهم وندافع عن حقوقهم. كما أنه تأكيد على إنسانيتنا.

وفقا للمادة ٧٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد، للإدلاء ببيان بالنيابة عن الأمين العام.

نائبة الأمين العام (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب ترحيبا خاصا في الأمم المتحدة بالممثلين عن الأطفال وبالأطفال ذوي الإعاقة، الذين لديهم هذه القدرات الخاصة.

لقد اجتمعت الشعوب قبل ٣٠ عاما لتقديم وعد لأطفال العالم. ولأول مرة في التاريخ، اعترفت اتفاقية حقوق الطفل بأن الأطفال لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها الكبار، كما أن لهم حقوقا إضافية نظرا لوضعهم الخاص باعتبارهم مُعالين.

إن اتفاقية حقوق الطفل تحدد حقوق كل طفل. وهي المعاهدة الدولية المعتمدة على أوسع نطاق في التاريخ، ونتطلع إلى اليوم الذي تحظى فيه بالدعم الكامل لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالاتفاقية تقر بالحقوق في الرعاية الصحية والطعام المغذي والمياه النظيفة والتعليم والحماية والسلامة من العنف والتجمع السلمي وبحق الأطفال في أن يكون لهم صوت ومستقبل. وتنطبق هذه الحقوق على كل الأطفال في جميع البلدان، بصرف النظر عن الدين أو الإعاقة أو اللغة أو الانتماء العرقي. فجميع الحقوق مكفولة لجميع الأطفال.

وبعد ٣٠ عاما، أصبح المزيد من الأطفال يلتحقون بالتعليم. ويعيش مزيد من الأطفال بعد سن الخامسة، حيث انخفض معدل وفيات من تقل أعمارهم عن ٥ سنوات بأكثر من النصف خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٦. ويحصل المزيد من الأطفال على الغذاء والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي التي يستحقونها والتي يحق لهم الحصول عليها. غير أن عملنا لم ينجز بعد. فلم نف بوعودنا لجميع أطفال العالم، ويتعرض العديد منهم لخطر التخلف عن الركب.

وهم أحيانا مخفيين عن الأنظار، ولكننا نعرف من هم هؤلاء الأطفال. إنهم الأطفال الذين أجبروا على ترك ديارهم بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات أو الجفاف، الذين يعيشون في المستوطنات المؤقتة التي تتسبب في ضرر دائم. إن الأطفال الذين تُركوا خلف الركب يعيشون في أحياء فقيرة وقرى معزولة، من دون عيادات صحية، وينامون وهم يتضورون جوعا من دون مياه نظيفة يشربونها. ويؤثر التقزم والهزال على أكثر من ٢٠٠ مليون طفل في عالمنا. وقد يتم تجنيدهم كأطفال جنود. وقد يتم وصفهم بأنهم إرهابيون. وقد يعتدى عليهم جنسيا ويسجنون ويجبرون على العمل كرقيق. فما يقدر بـ ١٠ ملايين طفل يعيشون في حالة رق ويتم الاتجار بهم ويرزحون تحت وطأة عبودية الديون وغيرها من أشكال العمل القسري، في جميع أنحاء العالم. وتتعرض الفتيات بوجه خاص لإخراجهن من المدارس وقسرهن على الزواج والإنجاب بينما لا يزلن في طور الطفولة.

إن المستقبل ملك للأطفال. ولكن إذا لم نعمل الآن، فإن العديد من أطفال اليوم سيواجهون مستقبلا كئيبا. وستشكل السنوات الـ ٣٠ المقبلة تحديات خطيرة جدا لاتفاقية حقوق الطفل. ومناخنا في أزمة. والتفاوت يزداد تفاقما. والتكنولوجيا تغير عالمنا، بل ربما تزيد الفجوة اتساعا. وهناك أعداد قياسية من الأسر والأطفال في حالة تنقل. إننا لم نزل بعيدين عن المسار الصحيح لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع تبقي ١٠ سنوات لنهاية الخطة. لقد دعا الأمين العام إلى عقد من العمل لزيادة الطموح والتعجيل بالعمل في جميع أهداف التنمية المستدامة. فيجب أن يكون الأطفال في صميم جميع جهودنا.

وسنواصل العمل مع الحكومات لوضع برامج جديدة يمكن أن تحافظ على سلامة جميع الأطفال وصحتهم وأن يتلقوا تعليما

مدرسيا. وسنعمل مع الأعمال التجارية للحفاظ على حقوق الطفل وتطبيقها ولإيجاد سبل جديدة لتقديم الرعاية الصحية وللحصول على المزيد من الموارد من أجل استثمارها في الأطفال ولاستخدام التكنولوجيا للوصول إلى الأطفال بالتعليم والتدريب وبإعدادهم لفرص المستقبل. وسنعمل مع المجتمع العالمي لإعادة بناء الثقة ومنع الحروب والنزاعات وإنهائها وإرساء الأساس لسلام دائم ومستدام. وسنجمع العالم حول الحاجة الملحة إلى التصدي لتغير المناخ ونتخذ إجراءات لإبطاء احترار كوكبنا. والأهم من ذلك كله، سوف نعمل مع الأطفال، للاستماع إلى أفكارهم وأصواتهم وأحلامهم من أجل المستقبل.

فأهم قادة عصرنا هم الأطفال. والناشطون الأطفال المتحمسون والمشاركون من جميع مناطق العالم يوجهون نداء إيقاظ للأجيال الأكبر سنا. إنهم يطالبون بحق باتخاذ إجراءات بشأن أزمة المناخ وعدم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والنظم الاقتصادية التي تعطي الأولوية للمكاسب القصيرة الأجل على حساب صحة كوكبنا وشعوبه.

وقد آن الأوان، بعد ثلاثين عاما من اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، للاستماع إلى أصوات أطفالنا والاستجابة لنداءاتهم من أجل الوفاء بالوعود المقطوعة التي لم يوف بها. فهل نصغي؟ هل نحن مستعدون للعمل جنبا إلى جنب مع الأطفال والشباب من أجل عالم أفضل وأكثر عدلا وأكثر أمانا وصحة واستدامة؟ وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لهذه الاتفاقية التاريخية بمناسبة اليوم العالمي للطفولة، يتعين علينا أن نطابق تطلعات الشباب مع عملنا. لنلتزم بإعطاء الأطفال الأولوية، كل يوم. ولنبني معا مستقبلا أكثر إشراقا لكل طفل وكل حق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هنرييتا فوري، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة.

السيدة فوري (المديرة التنفيذية لليونيسيف) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الجميع على مشاركتنا اليوم ونحن نحتفل بمرور ٣٠ عاما على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل. إننا بحاجة إلى أصوات وأفكار جميع الحاضرين ونحن نواصل وضع حقوق الطفل في صلب الخطط والسياسات الوطنية والارتقاء إلى أن نكون على قدر دعوة الأمين العام إلى عقد من العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لا يمكن إنكار الإنجازات التي حققها العالم منذ التوقيع على الاتفاقية. فقد انتظم عدد أكبر من الأطفال في المدارس أكثر من أي وقت مضى. ويتم تطعيم المزيد ويحصل المزيد منهم على الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها في أماكن أقرب إلى مواقع سكنهم. ومعدلات زواج الأطفال والتغوط في العراء آخذة في الانخفاض، والأفضل من ذلك كله، أن عدد الأطفال الذين يظلون على قيد الحياة بعد عامهم الخامس أكبر من أي فترة في التاريخ.

ولكن مهمتنا اليوم ليست فقط الاحتفال بالتقدم المحرز في العقود الثلاثة الماضية، بل التعجيل بإحراز تقدم في مجال حقوق الطفل في السنوات الثلاثين القادمة وإعمال تلك الحقوق ببرامج ملموسة. إننا بحاجة إلى إنهاء المهمة التي بدأناها في عام ١٩٨٩ لأن، اليوم، لا يزال الملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم – وخاصة أفقرهم – لا يحصلون على ما يحتاجون إليه من تطعيمات وتغذية وتعليم، كما أوجزت نائبة الأمين العام لتوها بشكل قوي.

والملايين يعيشون أهوال النزاعات، وهم يرون بيوتهم ومدارسهم ومستشفياتهم المحلية تتعرض للتدمير، ويشاهدون أسرهم وأصدقائهم يصابون أو يقتلون، بلا حول لهم ولا قوة، ويخوضون رحلات طويلة ومحفوفة بالمخاطر إلى بر الأمان في البلدان المجاورة. واليوم يواجه الأطفال تحديات جديدة لمستقبلهم – تحديات لم يكن من الممكن تصورها في عام ١٩٨٩: تغير

المناخ وزيادة الهجرة والسلامة في عالم الإنترنت والنزاعات التي تستمر لفترات أطول وأطول. إن حقوق الطفل في مفترق طرق. فيجب علينا أن نضاهي المكاسب التاريخية للـ ٣٠ سنة الماضية بالتزام جديد بدعم الأطفال في هذا العالم الهائل التعقيد والذي يزداد صعوبة أكثر من أي وقت مضى.

أرجوكم مشاركة اليونيسيف ونحن نعمل مع شركائنا العالميين للاستفادة من التقدم المحرز في العقود الثلاثة الماضية وللتوفيق بين كلمات اليوم وعمله. يجب علينا تقديم المزيد من الرعاية الصحية الأولية في المجتمعات التي يعيش فيها الناس، وأن نصمم برامج جديدة تساعد الشباب على الحصول على المهارات التي يحتاجون إليها للحصول على فرص العمل والعمل مع الشركات والمبتكرين لتطوير تكنولوجيات جديدة يمكن أن توفر كل شيء من التعليم الجيد ونتائج الاختبارات الطبية في المجتمعات النائية إلى التسجيل الفوري للمواليد حتى يتمكن الأطفال من التمتع بحقهم في الهوية.

إننا بحاجة إلى الاستثمار في البرامج التي تعلم الآباء والأسر اتخاذ الخيارات الغذائية الصحيحة وصنع تغذية جيدة، مع العمل مع قطاع الأغذية لضمان توافر أفضل للأغذية الطازجة والصحية على الصعيد المحلي. ونحن بحاجة إلى مساعدة المجتمعات المحلية التي تعيش في ظل الحروب والكوارث الطبيعية على بناء مدارس ومستشفيات وشبكات مياه جديدة يمكنها أن تصمد أمام حالات الطوارئ في المستقبل.

ويجب علينا كذلك أن نعمل مع جميع أطراف النزاعات لتشجيع الحوار، حتى يحترم القانون الدولي الإنساني، ولإنهاء الحروب التي تعرض جيلا من الأطفال للخطر. وأخيرا، يجب علينا أن نعمل من أجل انتظام كل الفتيات في المدارس، حتى يتمكنَّ من بناء حياة باختيارهن، خالية من زواج الأطفال والحمل المبكر. ويجب علينا أن نستمع إلى الشباب بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهم، فضلا عن أفكارهم وحلولهم من أجل مستقبل أكثر إشراقا.

إن أفضل سبيل إلى مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع هو الاستثمار في جميع الأطفال اليوم. وإذ نتطلع إلى إحراز تقدم في السنوات الـ ٣٠ المقبلة، ينبغي لنا أن نجدد الالتزام بحقوق الطفل. فلنجعل تلك الحقوق واقعا في البرامج والسياسات والخدمات، في كل مجتمع محلي وفي كل بلد وفي جميع أنحاء العالم. أرجو للجميع يوما عالميا سعيدا جدا للطفل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فوري على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

السيدة غامبا (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد جمع الحرص على حقوق الطفل وحمايته قادة العالم معا في عام ١٩٨٩ لتقديم التزام تاريخي إلى الأطفال واعتماد معيار مشترك للالتفاف حوله. غير أن اتفاقية حقوق الطفل ليست مجرد اتفاقية لحقوق الإنسان تستهدف حماية الأطفال وإعمال حقوقهم. إنها اعتراف بأن الأطفال، بمن فيهم الأطفال المتضررون من النزاع المسلح، يتمتعون بحقوق الإنسان وأنه لا ينبغي النظر إليهم باعتبارهم مجرد أشياء بحاجة إلى الحماية، ولكن أيضا بوصفهم أفرادا يمكن أن يكونوا عناصر تغيير من خلال ممارسة حقوقهم.

وتنص الاتفاقية على أن الطفولة منفصلة عن مرحلة البلوغ وأنها تستمر حتى سن ١٨. وهذه فترة مشمولة بالحماية يجب خلالها السماح للأطفال بالنمو والتعلم واللعب والتطور والازدهار بكرامة ودون تمييز. غير أن النزاع شكل، ولا يزال، أكبر تهديد لهذا المبدأ ولإعمال حقوق الطفل المنصوص عليها في الاتفاقية. وبالنسبة للأطفال العالقين في مناطق النزاع، يظل مفهوم الطفولة على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية حلما بعيد المنال في كثير من الأحيان. وفي الوقت نفسه، في أوقات الحرب، يتفاقم ضعف الأطفال جراء أعمال العنف والاضطرابات التي تواكب النزاع، وهو ما يعني أن الأطفال يكونون في حاجة ماسة إلى حماية محددة أكثر من أي وقت مضى.

وتكمن اتفاقية حقوق الطفل في صميم الإطار القانوني الدولي لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وتمثل مصدرا توجيهيا للمبادئ والمعايير التنفيذية للولاية التي أمثلها. ويمكن أن نجد إشارة مباشرة إلى هذه الحماية في المادة ٣٨ من الاتفاقية، بشأن تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وفي المادة ٣٩، التي تشدد على أنه يتعين على الدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية لنزاع مسلح.

كما أن الحقوق الأخرى الواردة في الاتفاقية مهمة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، مثل الحق في تسجيل المواليد والحق في الحصول على الجنسية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٧. وحتى أثناء النزاع المسلح، فإن الدول الأطراف مُطالبة بضمان تمتع جميع الأطفال – الفتيان والفتيات – بحماية فعالة من جميع أشكال الاعتداء البدني أو الجنسي أو غيره من أشكال العنف أو الإيذاء أو الاستغلال، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٩ وفي المواد من ٣٢ إلى ٣٨. ويجب على الدول الأطراف أيضا تنفيذ الحقوق ذات الأهمية البالغة لبقاء الأطفال ونمائهم، بما في ذلك التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وفقا للمادة ٢٤؛ والحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي، وفقا للمادة ٢٦؛ والحق في مستوى معيشي ملائم، وفقا للمادة ٢٧؛ والحق في التعليم، وفقا للمادة ٢٨؛ والحق في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام والأنشطة الثقافية، كما تنص المادة ٣١.

ومع أن الاتفاقية أداة مناسبة لحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، فإنها تشكل نقطة البداية، لا نقطة النهاية. ومن ثم، فقد جرى تحديث المعايير الواردة فيها على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وكذلك على الصعيد الإقليمي من خلال جملة أمور، منها الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. وقد تم تعزيزها من خلال قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وكذلك من خلال الالتزامات السياسية من قبيل مبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

إن المعايير المحددة على الورق لا تكفي وحدها لتغيير العالم من أجل الأطفال المتضررين من الحرب. والمطلوب هو تنفيذها بالكامل من خلال اعتماد قوانين وسياسات وطنية، فضلا عن اتخاذ مبادرات للإنفاذ تتصدى لانتهاكات حقوق الطفل في النزاع. وأدعو الجميع هنا اليوم إلى ترجمة نواياهم الحسنة إلى تغيير حقيقي لصالح الأطفال. وأود أن أختتم بياني بترديد كلمات نيلسون مانديلا، الذي قال إن أطفالنا هم كنزنا الأعظم؛ إنهم مستقبلنا. ومن يؤذونهم إنما يمزقون نسيج مجتمعنا ويُضعفون دولنا. ولا يزال هذا صحيحا بالنسبة لنا جميعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غامبا على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة نجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال.

السيدة معلا مجيد (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل ٣٠ عاما، أعادت اتفاقية حقوق الطفل تشكيل طريقة فهمنا لدور الأطفال وقوتهم فقد تحول الأطفال من مجرد مستفيدين سلبيين من الخدمات والأعمال الخيرية إلى أصحاب حقوق فردية يملكون صوتا. واتفاقية حقوق الطفل تمثل أحد أشمل الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان. وهي تشمل حقوق الطفل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وتنطبق أيضا في وقت السلم، كما تنطبق في حالات النزاع المسلح.

كما أن هذا النهج الكلي تدعمه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة. وتشتمل الخطة على

غاية متميزة تستهدف إنهاء العنف ضد الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠، ولكن المسألة تشمل أيضا العديد من الأهداف الأخرى. وفي الواقع، فإن أهداف التنمية المستدامة أداة بالغة الأهمية لإعمال الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، ولكنها لن تتحقق إذا لم يتم الوفاء بهذه الحقوق.

وبعد مرور ٣٠ عاما على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل وما يقرب من خمس سنوات على اعتماد أهداف التنمية المستدامة، يمكننا أن نرى بعض التقدم في منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه. ويشمل ذلك تعزيز الأطر القانونية والسياساتية وتوفر بيانات أكثر وذات جودة أعلى وأدلة قوية بشأن ما يصلح لإنهاء العنف. كما يمكننا أن نرى المزيد من الاتساق والتنسيق بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة التي تعمل من أجل رفاه الأطفال، فضلا عن تزايد الشراكات والتحالفات، بما في ذلك مع أهم الحلفاء، ألا وهم، الأطفال أنفسهم.

وينبغي أن نحتفل بالتقدم المحرز منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ومع ذلك، نلاحظ أيضا أن التقدم بطيء جدا لدرجة لن تمكننا من الوفاء بوعدنا لأطفال العالم بأن يعيشوا حياة خالية من العنف بحلول عام ٢٠٣٠. فما زال نصف أطفال العالم يعانون من شكل ما من أشكال العنف في كل عام. وهناك أيضا اتجاهات مثيرة للقلق وتحديات متزايدة تهدد المكاسب التي حققناها، بما في ذلك تغير المناخ والنزاعات الطويلة الأمد والكوارث الإنسانية والأعداد المتزايدة من الأطفال المتنقلين والتكنولوجيات الجديدة وانتشار الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن الأعراف الاجتماعية الضارة المتبقية وزيادة الفقر والتفاوت الاجتماعي والإقصاء والتمييز.

إن تكلفة العنف ليست هائلة بالنسبة لفرادى الأطفال فحسب، بل أيضا للمجتمع ككل. فالطفولة المُدمَرَة تُترجم إلى أسر وطوائف ومجتمعات وأمم مُدمَرَة. والتكلفة المالية التي تتكبدها الاقتصادات الوطنية جراء العنف ضد الأطفال هائلة، وهي تكلفة تشير بعض التقديرات إلى أنها تبلغ سبعة تريليونات دولار سنويا. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الاتفاقية في هذا العام، يجب أن ندافع بقوة وحماس عن القيم التي تمثلها وعن النظام الذي تشكل الاتفاقية جزءا منه. والأهم من ذلك، يجب أن نهيئ الفرص للأطفال لممارسة سلطتهم ولأن يكونوا جزءا من القرارات التي تمس حياتهم وأن يكونوا عناصر تغيير حقيقية.

وثمة حاجة ملحة إلى تعبئة القيادة العالمية من أجل الأطفال وحقهم في أن يعيشوا حياة خالية من العنف في مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع. ولا بد لنا من التحفيز على اتخاذ إجراءات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وأولا وقبل كل شيء، على الصعيدين الوطني والمحلي، بغية منع ومواجهة كل أشكال العنف في جميع البيئات. يجب أن نتأكد من أن أكثر الأطفال ضعفا لا يتخلفون عن الركب. يجب أن نضمن التركيز على الأطفال باعتبارهم مجموعة متميزة، كما هو محدد في اتفاقية حقوق الطفل. أرحب بزيادة الاهتمام بأصوات الشباب، لكنني أريد في نفس الوقت التأكيد على أنه المفهوم الفريد الخاص بالأطفال لا يمكن استبداله. يجب أن نركز على دورة حياة الأطفال والشباب بأكملها. نحن بحاجة إلى تعاون أكثر فعالية بين العديد من الجهات الفاعلة في هذا المجال. إن حياة الأطفال لا يتم تقسيمها حسب المواضيع حتى تتوافق مع ولايات المنظمات التي تعمل لصالحهم.

إن الأطفال غالباً ما يتعرضون لأكثر من شكل واحد من أشكال العنف، وفي أكثر من مكان. وهذا يستلزم التمويل الكافي للأطفال والاستثمار الكافي فيهم، مع إعطاء الأولوية لمن يعيشون في أوضاع تتسم بأكبر قدر من الضعف والتهميش، ويستلزم كذلك بيانات مصنفة وموثوقة لتكشف لنا أوضاع جميع الأطفال، لا سيما من هم في الغالب خارج الإحصاءات ويتعرضون لأكبر خطر من أن يتخلفوا عن الركب. ويتطلب

هذا أيضًا مشاركة أوسع في جميع مراحل صياغة وتنفيذ ومتابعة واستعراض عمليات الاستجابة السياسية على الصعيد الوطني. ويجب أن تصاحب ذلك تدابير فعالة لضمان المساءلة، الأمر الذي يتطلب مشاركة هادفة للأطفال. وسيكون أمرًا بالغ الأهمية أن يتم تمكين الأطفال والاستماع إلى أصواتهم ومعاملتهم بصفتهم مشاركين نشطين يتمتعون بالحقوق الكاملة إذا أردنا إحراز تقدم حقيقي في إيجاد عالم خالٍ من العنف للأطفال.

في الختام، أود التذكير بأن آخر مؤتمر قمة معني بأهداف التنمية المستدامة كان قد أسفر عن اعتماد إعلان سياسي دعا فيه زعماء العالم إلى عقد من العمل لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠. إن التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو أيضا ضروري لإعمال مجموعة كاملة من الحقوق بموجب اتفاقية حقوق الطفل. لا يوجد وقت أفضل لإظهار القيادة السياسية المتبصرة، ويجب أن نعمل بشكل أفضل وأسرع. يجب أن نعمل بشكل أفضل وأسرع من أجل الأطفال ومع الأطفال، ليس فقط بالنيابة عن أطفال اليوم ولكن من أجل البليون طفل الذين سيُولدون من الآن وحتى عام ٢٠٣٠ – وهم الأطفال الذين سيرثون عالم ما بعد أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة معلا على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيد لويس إرنيستو بيديرنيرا رينا، رئيس لجنة حقوق الطفل.

السيد بيديرنيرا رينا (رئيس لجنة حقوق الطفل) (*تكلم بالإسبانية*): قبل ٣٠ عاما، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وبعد ١٠ سنوات من نقاش ثري ومتعمق، اعتمدت الجمعية العامة بالتزكية اتفاقية حقوق الطفل، وبذلك أصبحت أول معاهدة لحقوق الإنسان تخص الأطفال، ومن خلالها أقر المجتمع الدولي بحق الأطفال في التمتع بالحقوق، على حد تعبير الفيلسوف هانا أريندت. إن حصول الاتفاقية على ١٩٦ تصديقا جعل منها صكاً عالمياً، ولكن لا تزال هناك دولة واحدة ناقصة قبل أن تصبح الاتفاقية عالمية حقا، ولهذا السبب أود اليوم، في هذا اليوم الخاص، أن أدعو الولايات المتحدة للانضمام إلى ١٩٦ دولة صدقت بالفعل على الاتفاقية.

لقد جاءت الاتفاقية لتعني تغييرا هاما في حياة الأطفال – وهو تغيير من الإقرار الثابت فعلياً بأن الأطفال هم رعايا لهم حقوقهم، وبالتالي تنطبق عليهم جميع حقوق الإنسان، إلى حدوث تغييرات سريعة ومفاجئة في التشريعات الوطنية، مع تكييف مبادئها للوفاء بمعايير الاتفاقية، وكذلك الاستراتيجيات الوطنية للطفل التي وضعتها الدول للاستجابة في سياساتها العامة، والتغيير إلى زمن حقوق الطفل. كل ذلك أدى إلى إجماع لا يمكن إنكاره في الخطاب العام لصالح حقوق الطفل، وعلى نحو لم يسبق له مثيل من قبل. وفي هذا الصدد، دعت لجنة حقوق الطفل الدول الأطراف إلى تشديد التزامها بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها وإعمالها احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية. وأود أن أشكر الدول الـ ٥١ التي استجابت لدعوتنا، حيث تم تقديم أكثر من ٢٠٠ التزام. أدعو الدول التي لم تحدد بعد التزامها بتعزيز وحماية حقوق الطفل بأن تفعل ذلك.

بالرغم من التحسينات الهائلة التي تحققت في حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم على مدى السنوات الثلاثين الماضية إلا أن التحديات التي تواجه الأطفال لا تزال كبيرة ومتواصلة. الفقر وعدم المساواة والإقصاء والتجريم والعنف والعقاب البدني والتمييز والاتجار والاستغلال الجنسي وعقوبة الإعدام والهجرة والصراعات المسلحة وعواقب النشاط التجاري غير الخاضع للسيطرة والفساد والإفلات من العقاب وتغير المناخ، من بين أمور أخرى كثيرة، جميعها قضايا مدرجة في جدول أعمالنا ويجب معالجتها على وجه السرعة. لقد جمعتنا اليوم الخطابة بشأن حقوق الطفل، لكن الالتزام بالاتفاقية لا يمكن أن يكون مجرد

عمل من أعمال خدمة الذات. يجب على الدول إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجيات محددة للاستجابة لقضايا الطفل، وبالتالي فإن هناك ضرورة ملحة لأن نتحرك. إن الأقوال الجميلة تصبح بلا معنى ما لم يتم إعمال الحقوق في حياة كل طفل وشاب في مجتمعاتنا. بالرغم من أن شعار أهداف التنمية المستدامة يقول إنه لا ينبغي ترك أي شخص يتخلف عن الركب لا يزال الأطفال للأسف متخلفين عن الركب.

ومع ذلك، هناك بوادر إيجابية. فبعد عقود من التزام البالغين الصمت حيال حياة الأطفال، أخذ الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم الآن بأيديهم تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، خاصة الحقوق التي تؤثر على حياتهم وتنميتهم. إنه امتياز لنا جميعا أن نشهد على إحدى أكثر الحركات الأصيلة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، والتي تُسمى ”أيام الجمعة من أجل المستقبل“. لقد سمعنا غريتا ثونبرغ تقول هنا في هذه القاعة إن الأطفال يراقبوننا وإن العالم الذي نورثهم إياه هو مسؤوليتنا. يخبرنا الآلاف تلو الآلاف من الأطفال حول العالم: ”لا تتفرجوا علينا بل انضموا إلينا“. بالنسبة إلى لجنتنا فإن هؤلاء الأطفال، شأنهم شأن العديد من الأطفال في جميع أنحاء العالم الذين يؤكدون ويعربون عن قلقهم، هم مدافعون عن حقوق الإنسان الخاصة بالطفل، كما نسميهم منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. إنها أيضًا فرصة مناسبة لتجديد التزامنا بجدول أعمال حقوق الطفل. وكما أكد نيلسون مانديلا، فإن الاتفاقية هي وثيقة حية، وبهذا المعنى يجب أن نعيد تفسيرها بطريقة تجسد التغييرات والحقائق الجديدة وكذلك ثراء وتنوع حياة العديد من الأطفال وسبل عيش الشباب في جميع أنحاء العالم، بحيث تعزز ثروة التنوع البشري والثقافي تقدمنا في إعمال حقوق أطفالنا وشبابنا في شتى أنحاء العالم وفي جميع الحالات.

العمل من أجل حقوق الطفل يجب أن يشكل جزءًا من تحالف يتجاوز المنظمات والمؤسسات المسؤولة عن الأطفال. إن العمل من أجل حقوق الطفل يعني ضمناً وجود أطفال في جدول أعمال حقوق الإنسان. إذا فقدنا نقطتنا المرجعية بشأن حقوق الطفل في جدول الأعمال هذا فسوف نقلل من احتمالات التأثير والتغيير. ولإعطاء صوت لرغبات الدول الأعضاء وأصحاب حقوق الإنسان من أجل الانتقال بعملنا إلى الصعيد الإقليمي يسرني أن أبلغ الجمعية أننا، وبفضل التمويل من خارج الميزانية، سنعقد دورة استثنائية مدتها أسبوع واحد للجنة حقوق الطفل في منطقة المحيط الهادئ. هذا أمر استثنائي، لكننا نأمل أن يصبح القاعدة قريبًا من أجل ضمان القدرة على المشاركة في عمل اللجنة لمن لا يستطيع السفر إلى جنيف. نحن نعلم أن الأطفال والشباب من منطقة المحيط الهادئ، الذين غالباً ما يتم تهميشهم في المناقشات الدولية، ستُتاح لهم فرصة التفاعل المباشر مع اللجنة وسماع أصواتهم ومراعاتها على الصعيد الدولي.

أود أن أختتم بياني بإطلاع الجمعية العامة على أمر حدث خلال مناسبة شهدتها جنيف يوم الإثنين، حيث احتفلنا أيضا بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الاتفاقية. فقد قرأ كورت، وهو مراهق من الأرجنتين كان يتكلم بالنيابة عن مجموعة من الأطفال من جميع مناطق العالم، حواراً متخيلًا بين البشر والاتفاقية أعرب فيه عن رغبات الاتفاقية بالطريقة نفسها التي عادة ما يعبر بها شخص ما عن رغباته في حفل عيد ميلاده. وكانت رغبات الاتفاقية، حسب هؤلاء الأطفال، تتمثل في أنه عندما يندثر هذا الجيل، يجب ألا ينسى من تبقوا منا حوارنا مع الاتفاقية أو أن يسمحوا بأي انتهاك لمضمونها ومبادئها وموادها وأنه يجب على المنظمات الدولية العمل مع الأطفال والمراهقين، لكي تتمكن من الحصول على معلومات من مصدر مباشر وزيادة مستوى امتثال الدول، وأخيراً، ينبغي ألا يكون هناك سبب لوجود هذه المناسبات لأنه عندما يحدث ذلك، سنكون قد تجاوزنا مشاكلنا، فلنجعل تلك التمنيات أمنياتنا. ونتمنى عيد ميلاد سعيدا لاتفاقية حقوق الطفل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيديرنيرا رينا على بيانه.

وقبل المضي قدما، وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أود الآن التشاور مع الأعضاء بهدف دعوة السيدة نجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، إلى الإدلاء ببيان بالنيابة عن المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من المواد التي تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال، والتي لم تتمكن من حضور اجتماع اليوم الرفيع المستوى.

ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، من دون أن يشكل ذلك سابقة، في دعوة السيدة معلا مجيد إلى الإدلاء ببيان بالنيابة عن السيدة مود دي بوير – بوكيتشيو،، المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من المواد التي تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال، إلى مخاطبة الجلسة العامة الافتتاحية، وفقاً للقرار ٣٠١/٧٣؟

تقرر ذلك. (المقرر ٥٠٧/٧٤)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة معلا مجيد.

السيدة معلا مجيد (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السيدة مود دي بوير – بوكيتشيو، المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من المواد التي تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال.

”لقد تغير نطاق وطابع بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا بشكل كبير خلال العقد الماضي، مما أدى إلى ظهور شكل جديد لهذه الجريمة البغيضة، فيما يعاني الأطفال من عواقب وخيمة جراء التكنولوجيا الرقمية والتطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وانتشارها وتدفقات الهجرة واللجوء المتزايد والمتطور باستمرار إلى التكنولوجيات المساعدة على الإنجاب. ويتمثل أحد التحديات الخطيرة حاليا في عولمة شبكة الإنترنت وعدم وجود مدونة أخلاقية تحكم استخدامها، وكذلك في غيبة إدارة عالمية حقا للإنترنت.

”وهناك تحديات أخرى تتعلق بأكثر الأطفال ضعفا الذين يفرون من الاضطهاد أو النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو الفقر حيث يتعرضون للاتجار والزواج القسري والاستغلال الجنسي والسخرة والتجنيد والاستخدام في النزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، في مجال التكنولوجيات المساعدة على الإنجاب، تثير طغيان دافع الربح على اللجوء المتزايد إلى الأمومة البديلة كوسيلة لتكوين الأسرة مسائل قانونية وأخلاقية معقدة.

”ولكل هذه المسائل آثار بعيدة المدى على الأطفال وهي تتطلب استجابات قائمة على الحقوق على الصعيدين العالمي والوطني.

”وألاحظ أيضًا تقدماً هائلاً في القانون والممارسة والوعي، وتمثل الاحتفالات الجارية اليوم في جميع أنحاء العالم دليلا على ذلك. ولكن بعد مرور ٣٠ عامًا على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، لا يزال احترام كرامة الأطفال وحقوقهم، في أحسن الأحوال، بمثابة فعل استدراكي، بدلاً من إدماج ذلك في جميع أعمالنا وقراراتنا.

”ولا شك في أن بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً هما من بين أسوأ الجرائم. وتمثل معاملة الأطفال كسلعة وحرمانهم من شخصيتهم الفردية ووضعهم كشخص، اعتداء على حقوقهم الأساسية. وعندما يحدث ذلك، من

المرجح أن تستمر العواقب مدى الحياة. ولبيع الأطفال واستغلالهم جنسيا تكلفة إنسانية هائلةً، ولكن له أيضًا تكلفة اجتماعية واقتصادية. ولا يمكن أن تشكل كرامة الطفل فعلا استدراكيا، بل يجب مراعاتها بشكل مقصود في جميع المساعي الإنسانية، سواء كان ذلك في مجال وضع السياسات أو اعتماد القوانين أو تصميم البرمجيات أو تطوير العلوم أو بناء الأعمال التجارية أو إدارة الأندية الرياضية أو توجيه الطوائف الدينية. ويجب تقييم التأثير المحتمل على الأطفال ويجب حماية حقوق الطفل وتعزيزها واحترامها. ولا يمكن اعتبار أي تطور تكنولوجي أو طبي أو اقتصادي أو اجتماعي يعرض للخطر كرامة الإنسان تقدماً ويجب مواجهته بشجاعة وتصميم.

”وفي سياق مساعينا من أجل حماية سلامة الطفل وكرامته، يجب أن تشكل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بوصلة عملنا وينبغي أن تستند إلى نهج كلي. والوقاية أمر مهم ويجب أن تبدأ بمعالجة الأسباب الجذرية لاستغلال الأطفال. وكثيراً ما يتم الاحتجاج بالفقر أو الأعراف الاجتماعية أو عدم المساواة بين الجنسين كظروف سياقية. ويتحتم التصدي للبنى الاجتماعية والثقافية والجنسانية والمؤسسية التي تخلق بيئة يتم فيها تجاهل بيع الأطفال والانتهاك والاستغلال الجنسيين لهم أو التغاضي عن هذه الأفعال أو القبول بها. ونحن بحاجة إلى زيادة الاستثمار في الحماية. ويجب أن نضمن أن يعرف الأطفال حقوقهم وأن تتم مراعاة وجهات نظرهم وأن يعرفوا من هم الأشخاص المسؤولون عن حمايتهم وأن يكن بإمكانهم الإبلاغ بأمان عن أي انتهاك ومعارضة أي شخص، رجلا كان أم امرأة، بغض النظر عن سلطته أو سلطانه عليهم. والمساءلة مهمة للغاية، كما أن مكافحة الإفلات من العقاب ودفع تعويضات هما من الأبعاد المهمة للمساءلة. ورغم أنه كثيراً ما يتم نسيانهما إلا أنهما يجب أن يشكلا جزءًا طبيعيًا من استجابتنا للمعاناة التي يتعرض لها الطفل.

”ونحن مسؤولون فرديًا وجماعيًا عن تهيئة الظروف المواتية للأطفال لتحقيق إمكاناتهم بشكل كامل في جو من السعادة والحب والتفاهم، كما تنص على ذلك الاتفاقية. والمعايير الدولية موجودة للمساعدة. وهي بمثابة اللغة المشتركة التي تسهل الحوار. كما أنها نتاج للالتزام المشترك والحكمة الجماعية التي توجه العمل الفردي والجماعي. وأعتقد أنه يتعين علينا جميعا القيام بدور هائل من أجل حماية حقوق الطفل وكرامته في كل مكان وفي جميع الأوقات“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة معلا مجيد، على بيانها باسم السيدة مود دي بوير – بوكيتشيو.

أعطي الكلمة الآن للسيد أندرو مورلي، الرئيس التنفيذي ورئيس منظمة ”الرؤية العالمية“.

السيد مورلي (الرئيس التنفيذي ورئيس منظمة الرؤية العالمية) (*تكلم بالإنكليزية*): توجد في مخيلة كل شخص صورة طفل يحبه. ورجاء، احتفظوا بتلك الصورة في أذهانكم خلال الدقائق الثلاث التالية. إن الطفولة شيء ثمين. والأطفال وهم يتعلمون ويلعبون ويكبرون، أو حتى لكونهم أطفالا، هم شيء ثمين. ولكل طفلة وطفل الحق في أن يعيشا طفولتهما. وشكل اعتماد اتفاقية حقوق الطفل قبل ٣٠ عاما لحظة فاصلة. فقد تضمنت وعدا لجميع أطفالنا، واستجابت الدول. ونجا عدد لا يُحصى من الأطفال والشباب وحققوا إمكاناتهم بشكل كامل وما كان لهم أن يحققوا ذلك لولا الاتفاقية. وقد كبر الأطفال وازدهروا وجرى تمكينهم من خلال ضمان كرامتهم وحمايتهم. ومن ثم، هل تم إنجاز المهمة؟ لو كان قد تم إنجاز المهمة، لما كنت قابلت إستر في شرق إفريقيا. وقد سألتني إستر إن كان

بوسعها أن تحكي لي حكايتها. كما إنها طلبت مني أن أتشاطر قصتها مع العالم.

لقد عانت إستر من تشويه أعضائها التناسلية. وسمحت أسرتها بأن يُعتدى عليها جنسيا. وأُجبرت على الزواج من رجل وصفته بأنه كان ”طاعنا في السن“ مقابل مهر لم يتعد ست بقرات. فهربت. وأعادتها أسرتها إلى زوجها المسن. وتعرضت للاعتداء مرة أخرى، حيث اعتُدي عليها بعنف، جنسيا وجسديا وتعرضت للإيذاء النفسي. ويمكن رؤية الآثار بسهولة في عينيها. إن إستر لم تتعد الثامنة من العمر.

ومزقت هذه القصة نياط قلبي. فلو كانت مهمتنا قد أُنجزت، لما بقي الملايين من الفتيات والفتيان من أمثال إستر يعانون من سيطرة غيرهم على حياتهم حتى الآن. إن أطفالنا، ولا سيما فتياتنا، يواجهون صعوبات لا توصف اليوم – من ظلم وتمييز ينفطر لهما القلب، فيما يدمر الفقر والنزاعات حياتهم. وأنا أعرف ذلك وقد رأيته. لقد حُطمت أحلامهم ومستقبلهم بالكامل.

لقد وعدت الحكومات المُمثلة هنا اليوم، في سياق أهداف التنمية المستدامة، بألا يتخلف أحد عن الركب. فكيف يمكننا إذن أن ندع هذه الفظائع تستمر؟ إننا كلنا هنا اليوم نُمسك بزمام السلطة. ويمكننا جميعا أن نفعل شيئا ما لإحداث تغيير وسد تلك الفجوة. ويتعين علينا، معا، تسريع الوتيرة.

ولا بد من تنفيذ القوانين في جميع البلدان بلا استثناء. ونحن بحاجة فعلا إلى أن ننصت إلى أطفالنا وشبابنا. وأطلب إلى جميع الحاضرين هنا النظر فيما إذا كانوا ينصتون. ونحن بحاجة إلى رصد قوي. ويجب علينا الاستثمار في أطفالنا – في الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وفي إنفاذ القوانين. ولا بد أن ننصت إلى أبنائنا ونمكنهم. ويجب أن نعمل معا جميعنا هنا. ويتعين على جميع البلدان أن تحمي أطفالنا وأن تحمي حقوقهم.

ومن أجل إستر والملايين غيرها من الفتيان والفتيات مثلها، علينا أن نعمل. ولنقم بذلك اليوم ولنقم به معا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مورلي على بيانه.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليه، ستدلي ببيان في بداية الجزء التحاوري لإحاطة الوفود بشأن الحدث الذي سيختتم أعماله قريبا في جنيف.

لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجزء الافتتاحي لهذا الاجتماع الرفيع المستوى. وكما تعلم الوفود، فإن هذا الاجتماع الرفيع المستوى يتألف من جزء تحاوري وجزء عام. وسيبدأ الجزء التحاوري مباشرة عقب اختتام هذا الجزء الافتتاحي.

وأود أن أذكر الوفود بأن الجزء العام سيُعقد في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.